السياسية والنقابية والمهنية من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين، ونقلت عشرات الصحافيين والجامعيين إلى مؤسسات، تبعدهم عن مجال تخصصهم المهني، وصادرت ما تبقى من صحف للمعارضة... الخ من إجراءات، فسرها السادات بقوله: «إنها مسألة حياة أو موت»!

المرحلة الحرجة

يمر النظام بمرحلة حرجة، يختنق فيها تحت وطأة الأزمات الاقتصادية ــ الاجتماعية والطائفية والوطنية التي أفرزها، وبافتضاح ديمقراطية «الانياب الاشد ضراوة من الديكتاتورية»، على حد تعبير السادات إثر حملة الاعتقالات، بعد أن كان الديكور الزائف للديمقراطية هو الركيزة الاساسية التي استند إليها السادات في الانقلاب على الناصرية وإنجاز عملية الردة وفتح الطريق أمام الهيمنة الاميركية ــ الصهيونية.

ليس هذا فحسب، فالسادات كان عازماً على تقديم المزيد من التنازلات الجسيمة، في فترة زمنية محدودة، تنتهي قبل نيسان (ابريل)، القادم، موعد انسحاب القوات الاسرائيلية ــ الشكلي ــ من سيناء (لتحتل مواقعها القوات «متعددة الجنسية»، أي الأميركية عملياً). وهي «المصداقية» الوحيدة المتبقية لإنقاذ النظام ــ من وجهة نظره ــ، ليثبت بها أن نهج كامب ديفيد، و«الاعتماد» على واشنطن، و«التفاهم» مع إسرائيل هو الطريق إلى «تحرير الأرض»!! وهي «مصداقية» مطلوبة عربياً أيضاً، للترويج لامتدادات خط كامب ديفيد، الممثلة أساساً بـ«المشروع السعودي».

لكن الثمن باهظ. والجريمة يستحيل تمريرها دون تفريغ الساحة من كافة قوى المعارضة. فالمهام المنوطة بالسادات هي إنهاء عمليات «تطبيع» العلاقات مع اسرائيل في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والفكرية والامنية (أي ضمان هيمنتها على كافة مقدرات البلاد)، ثم تمرير مشروع «الحكم الذاتي الفلسطيني»، إضافة إلى توقيع معاهدة عسكرية صريحة معلنة مع الولايات المتحدة، تقنن وضع القواعد والتسهيلات العسكرية، «تحسباً للاحتمالات»، حتى تستند واشنطن إلى «شرعيتها» للتدخل العسكري، في حالة انهيار النظام. (صدقت توقعاتها).

لذا، كانت هذه المرحلة بالذات، تمثل أكثر الفترات حرجاً وتفجراً، فهي مشحونة بالاحتمالات، خاصة وأن حملة القمع لم تزعزع روح التحدي النضالي للجماهير الشعبية.

وهكذا، لا يمكن تقييم عملية «إعدام» السادات بمعزل عن هذا المناخ، فهي على ارتباط وثيق بتطور الحركة الثورية واتساع المعارضة، وبالتوقيت الذي أنجزت فيه هذه المهمة الوطنية الباسلة، وقد كان لها مقدماتها في التطورات الموضوعية والذاتية. وعلى الرغم من استمرارية النظام الساداتي بعد مقتله، فقد جاء الحدث ليزعزع أركانه، وكعامل هام في مسلسل التداعي في مواقع السلطة.